الأمم المتحدة

A/57/772/Add.11

الجمعية العامة

Distr.: General
7 April 2003
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

البندان ١٢٦ و ١٢٩ من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تمويل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية

تقرير الأداء المالي لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ والميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن الأداء المالي لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (A/57/666). ونظرت اللجنة أيضا في تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (A/57/689). واجتمعت اللجنة، في أثناء النظر في تلك التقارير، مع ممثلي الأمين العام ونائب الممثل الخاص للأمين العام، الذي قدم معلومات وإيضاحات إضافية.

٢ - ويُذكر أن مجلس الأمن كان قد أنشأ إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بموجب قراره ١٢٧٢ (١٩٩٩). ومدد المجلس ولاية الإدارة الانتقالية بموجب قراره ١٣٣٨

280403 260403 03-31568 (A)
0331568

(٢٠٠١) حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ وبموجب قراره ١٣٩٢ (٢٠٠٢) حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. وأنشأ المجلس البعثة الخلف وهي بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ وذلك بموجب قراره ١٤١٠ (٢٠٠٢) لفترة أولية قدرها ١٢ شهرا. وتم تمويل البعثة خلال الفترة من ٢٠ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ من أرصدة غير مربوطة تبقت من الاعتماد المخصص للإدارة الانتقالية.

أولا - تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

٣ - خصصت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٩/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بناء على توصية اللجنة الاستشارية، مبلغا إجماليه ١٢٨ ٠٠٠ ٤٥٨ دولارا (صافيه ٥١٤ ١٩٣ ٤٤٥ دولارا) لتشغيل البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، شاملا مبلغ إجماليه ١٢٨ ٠٠٠ ٣ دولارا (٩١٤ ٧٧٣ ٢ دولارا) من أجل حساب الدعم المخصص لعمليات حفظ السلام وذلك فضلا عن مبلغ إجماليه ٩٤٧ ٠٢٧ ١٧ دولارا (صافيه ٦٩٩ ٩٤٣ ١٤ دولارا) كان قد خُصص لحساب الدعم ومبلغ إجماليه ٧٨٦ ٧٧٨ ١ دولارا (صافيه ٣٤٠ ٥٩٧ ١ دولارا) كانت الجمعية العامة قد خصصته، في قرارها ٢٢٨/٥٥ باء، لقاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد بالإضافة إلى المبلغ الذي يبلغ إجماليه ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٨٢ دولار (صافيه ٨٠٠ ٠٢٥ ٢٧٣ دولار) الذي أذنت به الجمعية العامة في قرارها ٢٢٨/٥٥ باء.

٤ - وكما جاء في تقرير الأمين العام عن الأداء المالي للإدارة الانتقالية/بعثة تقديم الدعم للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ (A/57/666، الفرع ثانيا - ألف)، بلغ إجمالي النفقات في الفترة المشار إليها ٠٠٠ ٠٥٨ ٤٥٤ دولار (صافيها ٦٠٠ ٩٤٨ ٤٤٠ دولار). وفضلا عن ذلك تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير توفير تبرعات للميزانية قدرها ٠٠٠ ٦٠ دولار. ويمثل الرصيد غير المربوط البالغ ٠٠٠ ٩٤٢ دولار، ٠,٢ في المائة من القيمة الإجمالية، للاعتماد المرصود. وقد أحيطت اللجنة الاستشارية علما بأن الرصيد غير المستخدم يعزى في المقام الأول إلى الأسعار المناسبة التي تم الحصول عليها لدى استئجار الطائرات المستخدمة في تناوب الأفراد العسكريين وإلى انخفاض عدد رحلات التناوب وتضاؤل عدد ساعات الطيران عن العدد الوارد في الميزانية وشغل الوظائف الدولية برتب ودرجات أدنى من المستويات المنصوص عليها في الميزانية.

٥ - وأحيطت اللجنة الاستشارية علما، لدى استفسارها، بأن الالتزامات غير المصفاة التي كانت تقدر حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بمبلغ ٣٠٠ ٣٦٩ ٣٤ دولار تبقى

منها التزام غير مصفى حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣ بمبلغ ٣٠٠ ٨٨٧ ٩ دولار). وأحيطت اللجنة علما بأن هذا المبلغ يمثل في جانب كبير منه التزامات تجاه الحكومات. وتلاحظ اللجنة أيضا من الفرع ثانيا - باء من تقرير الأداء أنه يرد تحت بند الإيرادات والتسويات الأخرى في الفترة المشمولة بالتقرير مبلغ مجموعه ٠٠٠ ٦٨٠ ٢٠ دولار يشمل مبلغا قدره ٠٠٠ ٦٢٥ ٧ دولار تحت بند إيرادات الفوائد ومبلغا قدره ٠٠٠ ٦٤٢ ١ دولار تحت بند إيرادات أخرى/إيرادات متنوعة ومبلغا قدره ٠٠٠ ٤١٣ ١١ دولار تحت بند الوفورات التي تحققت من التزامات الفترة السابقة أو من إلغاء هذه الالتزامات.

٦ - وترى اللجنة الاستشارية أنه يستدل من الوفورات التي درجت البعثة على تحقيقها بمبالغ كبيرة من التزامات فترات سابقة على وجود نوع من التراخي في رصد الأموال وعلى وجود أوجه ضعف في تنفيذ الميزانية ومراقبتها. وتطلب اللجنة بذل جهود لمعالجة هاتين المشكلتين.

٧ - وتتضمن الملاحظات الواردة في الفقرات أدناه بشأن الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء عن بعض من أوجه الإنفاق. (انظر أيضا تعليقات اللجنة على العرض المقدم في الوثيقة A/57/772).

ثانيا - المعلومات المتعلقة بالأداء في الفترة الراهنة

٨ - وأحيطت اللجنة الاستشارية علما بأنه بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣ كان قد تم تقرير أنصبة الدول الأعضاء في نفقات الإدارة الانتقالية/بعثة تقديم الدعم منذ أن أنشئت بمبلغ مجموعه ٧٤٥,٩ ١ مليون دولار. وبلغت قيمة المبالغ المسددة حتى التاريخ نفسه ٥٣٠,٣ ١ مليون دولار ليتبقى رصيد غير مسدد قدره ٢١٥,٦ مليون دولار. وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣ كان لدى البعثة رصيد نقدي قدره ٨٤,٧ مليون دولار والتزامات غير مصفاة عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بمبلغ ٣٠٠ ٨٨٧ ٩ دولار.

٩ - وأحيطت اللجنة الاستشارية علما بأنه تم حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ تسديد تكاليف الوحدات العسكرية وتشكيلات الشرطة بمبلغ مجموعه ٢٥٩,٢ مليون دولار وأن المبلغ المستحق عن الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣ قدره ٢٢,٨ مليون دولار. وفيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات أحيطت اللجنة علما بأنه بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣ كان قد تم تسديد مبلغ قدره ١٠٠ ٨٨٢ ٥٤ دولار

وأن المبلغ المستحق يقدر بـ ٧٠٠ ٥٩٣ ١٣٠ دولار في حين يبلغ مجموع الالتزامات غير المصفاة ٢٠٠ ٩٨٧ ١٤١ دولار. وفيما يتعلق بالتعويض عن الوفاة والعجز تم حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣ دفع مبلغ قدره ٠٠٠ ٩٣٩ دولار عن ٣٤ مطالبة؛ وكانت هناك ٤٣ مطالبة معلّقة؛ فضلا عن التزامات غير مصفاة بمبلغ قدره ١٠٠ ٤١٢ ٣ دولار.

١٠ - وأحيطت اللجنة الاستشارية علما بأن معدل شغل الوظائف في بعثة تقديم الدعم في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ كان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ كما يلي:

	الوظائف المأذون بها	الوظائف المشغولة
المراقبون العسكريون	١٢٠	١٠٨
أفراد الوحدات العسكرية	٤ ٨٨٠	٣ ٧٣٧
الشرطة المدنية	١ ٠١٠	٦٧٧
الموظفون الدوليون	٤٥٥	٣٩٤
الموظفون الوطنيون	٩٧٧	٩١٤
متطوعو الأمم المتحدة	٢٤٩	٢١٤

١١ - وتم موافاة اللجنة الاستشارية ببيانات عن النفقات المتكبدة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣ وذلك في إطار الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (انظر المرفق أدناه). وقد بلغ إجمالي تلك النفقات ١٠٠ ٣٩٠ ٢٣١ دولار مقابل اعتماد مرصود بمبلغ إجماليه ٢٩٢ مليون دولار.

ثالثا - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٢ - تذكر اللجنة الاستشارية أن مجلس الأمن قضى، في الفقرة ٨ من قراره ١٤١٠ (٢٠٠٢) بأن تقوم بعثة الدعم، في غضون فترة قدرها سنتان، بنقل جميع المسؤوليات التنفيذية بشكل كامل إلى سلطات تيمور - الشرقية حالما يصبح ذلك ممكنا دون تعريض الاستقرار للخطر. وقد أفاد نائب الممثل الخاص للأمين العام بأن خطة تنفيذ ولاية البعثة تتضمن أهدافا ومقاييس واضحة وواقعية واستراتيجية لسحب جميع العناصر الفنية للبعثة بعد اكتمال ولايتها بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وفضلا عن ذلك أحيطت اللجنة علما بأن خطة تنفيذ الولاية تتضمن ثلاثة مجالات برنامجية ينشد فيها تحقيق ما يلي: (أ) الاستقرار

والعدل والديمقراطية؛ (ب) كفالة الأمن الداخلي وإنفاذ القانون؛ و (ج) كفالة الأمن الخارجي ومراقبة الحدود.

١٣ - ومن رأي اللجنة الاستشارية أنه كان ينبغي تنظيم تقرير الأداء والتقرير المتعلق بالميزانية وفقا لإطار خطة تنفيذ الولاية. فمن عرض التقرير المتعلق بميزانية بعثة الدعم وتقرير أداء البعثة يستدل بوضوح على نقاط الضعف في محاولة إدراج جميع ولايات البعثة وبرامجها وما يتصل بها من أنشطة في إطار جاهز ينبني على النتائج. وقد علّقت اللجنة على هذه المسألة في تقريرها العام عن عمليات حفظ السلام (A/57/772). **وتوصي اللجنة بتعديل محتويات الفقرات الاستهلالية من الفرع أولا في تقرير الأداء (A/57/666) الذي يتناول أداء الولاية ومن الفرع أولا من الميزانية المقترحة (A/57/689) الذي يتناول الولاية والنتائج المقررة، بحيث تتجلى الصلة بين الإطار القائم على النتائج وخطة تنفيذ الولاية.**

باء - الاحتياجات من الموارد

١٤ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٩ من تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن المؤرخ ٣ آذار/مارس ٢٠٠٣ (S/2003/243) أنه قد اضطلع في الفترة من ١٥ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ داخل بعثة تقديم الدعم باستعراض وتقييم للبعثة. وأحيطت اللجنة علما بأن التوصيات المنبثقة عن الاستعراض والمتعلقة بنشر الأفراد العسكريين وقوات الشرطة الوطنية قد أدرجت في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن. وتلاحظ اللجنة أن الأمين العام اقترح في الفقرات ٢٠ إلى ٣٥ من تقريره (المرجع نفسه) استراتيجيتين منقحتين إحداهما تتعلق بالعنصر العسكري والأخرى بأعمال الشرطة، وقد طُرحت هاتان الاستراتيجيتان على المجلس بعد إعداد الميزانية المقترحة (A/57/689). وأحيطت اللجنة علما، ردا على استفسار منها، بأنه لدى نظرها في التقديرات لم يكن من المتوخى إدخال تغييرات على تلك التقديرات حيث أن المجلس لم يكن قد أكمل استعراضه لاقتراحات الأمين العام. وفي هذا الصدد تلاحظ اللجنة ما جاء في الفقرات ٣٦ من التقرير (S/2003/243) من أن الأمين العام سيقدم إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الثامنة والخمسين تقديرات منقحة للميزانية وذلك حالما يبت مجلس الأمن في خطته لإعادة تشكيل البعثة على النحو المبين في الفقرات ٢٠ إلى ٣٥ من التقرير آنف الذكر.

١٥ - وكما هو مبين في تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة لبعثة تقديم الدعم (A/57/689، الفرع ثانيا - ألف - ١)، تقدر تكلفة استمرار البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بمبلغ إجمالية ٢٠٠ ١٦٩ ١٨٨

دولار (صافيه ٥٠٠ ١٢٤ ١٨٢ دولار) مما لا يشمل التبرعات. ويمثل ذلك المبلغ انخفاضا نسبته ٣٥,٦ في المائة (٨٠٠ ٨٣٠ ١٠٣ دولار) وذلك من حيث القيمة الإجمالية للاعتماد المخصص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ويعكس انخفاضا قدره ٦٠٠ ٤٦١ ٥٢ دولار أو نسبته ٤٢,٩ في المائة في تكلفة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة؛ وانخفاضا بمبلغ قدره ١٠٠ ٠٧٣ ١٣ دولار أو نسبته ٢١,٢ في المائة في تكلفة الأفراد المدنيين؛ وانخفاضا قدره ١٠٠ ٢٩٦ ٣٨ دولار أو نسبته ٣٥,٤ في المائة في تكاليف التشغيل.

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

١٦ - تقدر الاحتياجات من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بمبلغ ٩٠٠ ٨٥٢ ٦٩ دولار مما يمثل انخفاضا قدره ٦٠٠ ٤٦١ ٥٢ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة الراهنة التي بدأت في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وكما هو مبين في الفقرات ٥ إلى ٧ من الميزانية المقترحة يعزى تقلص الاحتياجات بصفة رئيسية إلى الخفض المزمع إجراؤه في حجم البعثة. فمن المقرر خفض عدد المراقبين العسكريين من قوام متوسط ١٢٠ مراقبا في الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٧٩ مراقبا في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٣ وخفض قوام الوحدات العسكرية من ٨٨٠ ٤ فردا إلى ٢٧٧ ٢ فردا وقوام الشرطة المدنية من ٧٧٧ فردا إلى ٢٧٩ فردا.

٢ - الأفراد المدنيون والتكاليف المتصلة بهم

١٧ - وتقدر الاحتياجات من الموظفين المدنيين في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٣ وهي الاحتياجات التي تشمل ٣٨٩ موظفا دوليا و ٧٣٢ موظفا وطنيا و ٢٠٠ من متطوعي الأمم المتحدة، بمبلغ قدره ٧٠٠ ٤٩٨ ٤٨ دولار بانخفاض قدره ١٠٠ ٠٧٣ ١٣ دولار أو نسبته ٢١,٢ في المائة مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢. ويمثل الملاك الوظيفي المقترح للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٣ انخفاضا صافيا بواقع ٣٦٠ وظيفة ليصبح قوامه ٣٢١ ١ وظيفة في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٣ مقابل ٦٨١ ١ وظيفة موافق عليها للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢. وأحيطت اللجنة علما بأنه قد روعي في التقديرات مُعامل شغور قدره بالنسبة للموظفين الدوليين ٢٥ في المائة، وبالنسبة للموظفين الوطنيين ١٥ في المائة. ولم يطبق على متطوعي الأمم المتحدة أي مُعامل شغور.

١٨ - **وتلاحظ اللجنة الاستشارية الطلب الوارد في الفقرة ١٤ من التقرير وهو الطلب الخاص بإنشاء وظيفة برتبة مد-١ ليشغلها نائب قائد القوات. ونظرا لتقليص حجم العنصر العسكري على النحو المزمع وانعقاد العزم على سحب ذلك العنصر بحلول**

حزيران/يونيه ٢٠٠٤، لا ترى اللجنة أي مدعاة لإنشاء الوظيفة (انظر أيضا تعليقات اللجنة الواردة في تقريرها العام عن عمليات حفظ السلام (A/57/772)).

١٩ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات الإضافية التي تمت موافاتها بها الزيادة المقترحة في الملاك الوظيفي بوحدة الجرائم الجسيمة ليرتفع من ٦٠ إلى ١٢٩ وظيفة. ومن بين الوظائف الإضافية البالغ عددها ٦٩ وظيفة، ٥ وظائف من الفئة الفنية و ٣ من فئة الخدمات العامة و ٤٥ وظيفة يقترح أن يشغلها موظفون وطنيون و ١٦ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة. وكما هو مبين في الفقرة ١١ من الميزانية المقترحة ستضم الوظائف الدولية الثماني المطلوبة وظيفة لقاضي برتبة ف-٥ وأخرى برتبة ف-٤ وثلاث وظائف لمحامين برتبة ف-٣ وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة لتقديم المساعدة الإدارية للمحامين. ولم ترد في وثيقة الميزانية المقترحة أي تفسير آخر لسبب الزيادات الأخرى في وحدة الجرائم الجسيمة. وقد أحيطت اللجنة علما، لدى استفسارها، بأن الغرض من الوظائف التي سيشغلها موظفون وطنيون وعددها ٤٥ وظيفة هو زيادة القدرة في مجال القضاء بتيمور - ليشتي لا سيما فيما يتصل بالمحاكمات، وزيادة قدرة الدفاع.

٢٠ - توصي اللجنة الاستشارية بأن تتعاون بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - الشرقية والشركاء الآخرين في تيمور - ليشتي وأن ينسقوا جهودهم بغرض إنشاء آلية تكفل بسط القانون والنظام على نحو مستمر. وتحقيقا لتلك الغاية، تطلب اللجنة تضمين المعلومات المتعلقة بما تم إنجازه من أعمال وبالخطط المستقبلية لتحقيق هذا الهدف في الميزانية المقترحة المقبلة. وفي الوقت نفسه، توصي اللجنة بالموافقة على الطلب المتعلق بزيادة عدد الموظفين في وحدة الجرائم الجسيمة.

٣ - التكاليف التشغيلية

٢١ - تقدر احتياجات التشغيل للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بمبلغ ٦٠٠ ٨١٧ ٦٩ دولار، مما يمثل انخفاضا قدره ١٠٠ ٢٩٦ ٣٨ دولار، أو نسبته ٣٥,٤ في المائة قياسا بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وقدره ٧٠٠ ١١٣ ١٠٨ دولار (انظر A/57/689، الفرع ثانيا - ألف -١). ويذكر أن نفقات التشغيل للفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢، بلغت ٠٠٠ ٩٥٠ ١٤٠ دولار.

٢٢ - ولأنه من المتوقع إنهاء ولاية البعثة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تطلب اللجنة الاستشارية اتخاذ خطوات سريعة لإعداد خطة للتصرف في الأصول وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الجمعية العامة لتنظر فيه. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى توصيتها الواردة في الفقرة ٥٣ من تقريرها المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (A/55/874) التي جاء فيها "بشأن

الأصول التي تظل خاضعة للسلطة الوطنية، يجب طلب موافقة الجمعية العامة على أي تصرف من هذا القبيل في أصول البعثات، حيث يشكل مساهمة مجانية مقدمة إلى الحكومة".

السفر في مهام رسمية

٢٣ - أحيطت اللجنة الاستشارية علما بأن تكاليف سفر مراجعي الحسابات الداخلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية والبالغة ٠٠٠ ٤٠ دولار أدرجت في تقديرات السفر في مهام رسمية للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وقدرها ٦٠٠ ٦٨٦ دولار. وأحيطت اللجنة علما أيضا، بأن إدراج هذا المبلغ على هذا النحو كان من قبيل الخطأ، إذ أن جميع تكاليف مراجعة الحسابات قد وحدت في التقديرات المتعلقة بحساب دعم عمليات حفظ السلام. **وتوصي اللجنة بشطب ذلك المبلغ من التقديرات المتعلقة بالبعثة للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤.**

٢٤ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المحققين المقيمين التابعين لمكتب خدمات الرقابة الداخلية قد سحبوا من البعثة في عام ٢٠٠٢.

النقل البري

٢٥ - بلغت نفقات النقل البري ٦٠٠ ٥٥١ ٧ دولار في الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢، مما يمثل زيادة في النفقات تبلغ ٤٠٠ ٠٨٢ ٢ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن زيادة الإنفاق تعزى، على النحو المبين في الفقرة ١٦ من تقرير الأداء (A/57/666) إلى عجز البعثة عن إكمال المفاوضات بشأن عقود شراء زوارق للنقل الثقيل، مما أدى إلى الاستعانة بوسائل بديلة باهظة التكلفة لنقل الحصص الغذائية والمياه للوحدات. وهذا مثال لحالة كان ينبغي أن يبدأ فيها التخطيط للمشتريات قبل وقت كاف لضمان وجود الخدمات وقت الحاجة إليها.

٢٦ - ويطلب للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ تخصيص اعتماد قدره ٦٠٠ ٧٩٠ ٢ دولار للنقل البري. وتستشف اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٤ من الميزانية المقترحة أن البعثة لن تشتري مركبات جديدة خلال تلك الفترة وأن أسطول المركبات سينخفض من ٩١٢ ١ إلى ١٩٠ ١ مركبة. وأحيطت اللجنة علما، بناء على استفسار منها، بأن الأسطول المقرر الذي يضم ١٩٠ ١ مركبة يشمل ٦٩٨ مركبة تملكها الأمم المتحدة.

النقل الجوي

٢٧ - بلغت نفقات النقل الجوي ٦٠٠ ٧٠٠ ٥٠ دولار للفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢ كما هو مبين في تقرير الأداء (A/57/666)، أي ما يمثل وفورات قدرها ٤٠٠ ٥٦٧ ٣ دولار قياسا بالمخصصات البالغة ٠٠٠ ٢٦٨ ٥٤ دولار. وأوضحت المعلومات الإضافية التي زودت بها

اللجنة الاستشارية أن مبلغا قدره ٧٠٠ ٢٥٤ ٢٦ دولار من النفقات البالغة ٥٠,٧ مليون دولار فقد خصص لاستئجار طائرات هليكوبتر وتشغيلها. ويمثل هذا الرقم وفورات قدرها ٢.٧ مليون دولار قياسا إلى المخصصات البالغة ٢٩ مليون دولار. وتلاحظ اللجنة أن ٢٥٠ ساعة من ساعات الطيران المقررة البالغة ٠٦٠ ١٢ ساعة لطائرات هليكوبتر في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ لم تستخدم.

٢٨ - وبلغت تقديرات النقل الجوي ٦٠٠ ٩٦٣ ١٨ دولار للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٣، بانخفاض قدره ٤٠٠ ٦٢٢ ١٨ دولار قياسا بالمخصصات البالغة ٠٠٠ ٥٨٦ ٣٧ دولار للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢. وتستشف اللجنة الاستشارية من المعلومات الإضافية التي زوِّدت بها أن ٢٢٠ ١ ساعة طيران مقررة لـ ١٩ طائرة هليكوبتر و ٢٠٠ ساعة طيران لطائرتين ثابتتي الأجنحة لقد اعتمدت للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢. وتشمل تقديرات ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ٤٦٥ ساعة طيران مقررة لـ ٦ طائرات هليكوبتر و ١٠٠ ساعة طيران لطائرة واحدة ثابتة الجناحين.

٢٩ - وفي أثناء المناقشات مع ممثلي الأمين العام، طلبت اللجنة الاستشارية توضيحا بشأن الترتيبات الواردة في عقود الطيران بالنسبة للساعات المقررة والساعات الإضافية. وأبلغت اللجنة أن معظم العقود تتكون من مجموعة محددة من الساعات المقررة بسعر معين ومن ساعات إضافية بتكلفة مخفضة إلى حد كبير، مثلما هو الحال بالنسبة لطائرة الهليكوبتر MI-26 في البعثة، أو مجانا. **وتلفت اللجنة الانتباه إلى أن جوهر هذا الترتيب يعني دفع مبلغ زائد للساعات المقررة. وتطلب اللجنة إلى الأمانة العامة أن تدرس وتتحقق من مختلف الطرائق المتبعة في تسعير الساعات المقررة ومن المزايا النسبية للاستئجار التجاري مقارنة بترتيبات طلبات التوريد. وفوق ذلك، لاحظت اللجنة تفاوتا واسعا في البعثات بين ساعات الطيران المقررة وساعات الطيران الفعلية. وينبغي أن تؤخذ هذه التجربة في الحسبان لدى التعاقد بشأن الخدمات الجوية. وقد علقت اللجنة على هذه المسألة في تقريرها العام بشأن عمليات حفظ السلام (انظر A/57/772).**

تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

٣٠ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن نفقات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بلغت ١٠ مليون دولار في ٢٠٠٢/٢٠٠١. ويبلغ الاعتماد المطلوب للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٣، ٥,٩ مليون دولار. وأحيطت اللجنة علما، بناء على استفسار منها، بأن شراء معدات الاتصالات لم يدرج في الميزانية بسبب تقليص حجم البعثة. وبشأن زيادة الاحتياجات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات (٠٠٠ ٨٩٨ دولار مطلوب اعتمادها للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٣

مقابل ١٠٠ ٨٠٢ دولار للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣)، أبلغت اللجنة أن التقديرات تغطي تكلفة الحصول على تراخيص استخدام برامج الحاسوب وشراء لوازم التجهيز الإلكتروني للبيانات وقطع الغيار.

اللوازم والخدمات والمعدات المتنوعة

٣١ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير الأداء للفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢ (A/57/666) أن نفقات اللوازم والخدمات والمعدات المتنوعة بلغت ٤٠٠ ٢٠١ ٣٣ دولار مقابل مخصصات قدرها ٧٠٠ ٢٣٩ ٢٨ دولار، أي بزيادة قدرها ٧٠٠ ٩٦١ ٤ دولار. وطلبت اللجنة مزيدا من الإيضاحات بشأن الزيادة البالغة ٤٠٠ ١٢٧ ١ دولار في الرسوم المصرفية في هذا الوجه من أوجه الإنفاق. وأبلغت اللجنة بأن التجاوز يعزى إلى خسائر ناجمة عن إعادة تقييم العملات وعن معاملات الصرف الناشئة عن مدفوعات بعملات أخرى.

٣٢ - وتقدر الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ لاحتياجات اللوازم والخدمات والمعدات المتنوعة بمبلغ ٨٠٠ ٧٨١ ١٤ دولار، أي بانخفاض قدره ٥٠٠ ٩١٦ ٥ دولار مقارنة بالمخصصات البالغة ٣٠٠ ٦٩٨ ٢٠ دولار للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

٣٣ - زودت اللجنة الاستشارية بناء على طلبها بتفاصيل عن المبالغ التي قيدت تحت بند لوازم وخدمات ومعدات متنوعة في الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢ وتلك المقترحة للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤. **وبناء على المعلومات المقدمة لها تستنتج اللجنة أن تكاليف عدد كبير من المواد قد قيدت بطريق الخطأ تحت بند لوازم وخدمات ومعدات متنوعة. وترى اللجنة ضرورة تحديد هذه التكاليف بوضوح وتقديم ما يبررها في التقديرات المقترحة. ولا ترى اللجنة سببا على سبيل المثال لتحديد بنود مثل حصص الإعاشة (التي حددت في السابق بوصفها تكاليف عسكرية ولكنها تمثل الآن أكبر البنود المقيدة بوصفها نفقات متنوعة) ونفقات التدريب والإعلام والاتصالات والوقود للعمليات الجوية وقيدها تحت بند النفقات المتنوعة. وفضلا عن ذلك تلاحظ اللجنة أن المبالغ التي عرضت عليها في بادئ الأمر ابتداء للنظر فيها تحت هذا البند كثيرا ما يجري تصويبها بعد ذلك مما يستدل منه على عدم رصد تسجيل هذا النوع من النفقات بشكل سليم.**

٣٤ - **لذلك تطلب اللجنة الاستشارية من الأمانة العامة استعراض معايير إعداد التقديرات المتعلقة بالنفقات المتنوعة للبنود وقيد البنود في إطار تلك النفقات بغية الحد بأكبر قدر ممكن من الميل الظاهر لاستخدام ذلك البند من أجل نفقات غير مدرجة في الميزانية ينبغي تخطيطها وبيانها وتبريرها في تقديرات الميزانية. وفضلا عن ذلك ينبغي أن يشمل وجه الإنفاق (اللوازم والخدمات والمعدات المتنوعة) البنود الصغيرة التي لا تقع**

ضمن وجوه الإنفاق الكبيرة في الميزانية والتي لا يمكن التنبؤ بتكاليفها أو تخطيطها في التقديرات ولا ينبغي استخدامها في بنود تنطوي على نفقات كبيرة.

التدريب

٣٥ - تشير المعلومات الإضافية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى تدريب ٦٧٦ ٢ موظفا في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ بتكلفة قدرها ٨٠٠ ٢٨٢ دولار شاملة مبلغ ٠٠٠ ١٧٧ دولار من أجل السفر. وفيما يتعلق بالفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٣ يدعو الاقتراح إلى تدريب ١٥٩ موظفا بتكلفة قدرها ٠٠٠ ٢٨٠ دولار. وتلاحظ اللجنة أن تكلفة تدريب الموظف الواحد في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ لم تزد على ١٠٦ دولارات في حين ارتفعت هذه التكلفة في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٣ إلى ٧٦١ ١ دولارا. ولدى الاستفسار عن هذا الاختلاف الكبير علمت اللجنة أن نفقات التدريب في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ كانت تتعلق بتدريب داخلي ومن ثم كانت التكاليف ضئيلة.

الأمن

٣٦ - علمت اللجنة الاستشارية أن نفقات أمن البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بلغت ١٠٠ ٤٠٦ ٥ دولار. وتصل التقديرات للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٣ إلى ٢٠٠ ٠٥٣ ٤ دولار. ويصل الرقم المناظر في الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٠٠٠ ٣٠٦ ٥ دولار. وتلاحظ اللجنة أن تكاليف توفير الأمن للموظفين الدوليين تقلصت من مبلغ ٤,٦ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى مبلغ ٣,٥ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٣. وتلاحظ اللجنة من المعلومات الإضافية المقدمة لها أن التقديرات تشير إلى تقليص ملاك فرع الأمن بالبعثة من ٢١٢ وظيفة إلى ١٦٨ وظيفة. وطلبت اللجنة توضيحا للتمييز بين نفقات الأمن المتصلة بأصول البعثة بالمقارنة مع نفقات أمن الموظفين المتعلقة بمنسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن. **وعلمت اللجنة أن مثل هذا التمييز لم يحدث حتى تاريخه. وتطلب اللجنة إدراج هذه المعلومات في عروض الميزانية في المستقبل.**

رابعا - توصيات اللجنة الاستشارية

٣٧ - ترد في الفقرة ٢٣ من تقرير الأداء (A/57/666)، الإشارة إلى الإجراء الواجب اتخاذه من قبل الجمعية العامة فيما يتصل بتمويل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور - الشرقية وردت وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - الشرقية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. **وتوصي اللجنة الاستشارية بقيد الرصيد غير المربوط البالغ**

٠٠٠ ٩٤٢ دولار وكذلك الفوائد والإيرادات الأخرى البالغة ٠٠٠ ٦٨٠ ٢٠ دولار لحساب الدول الأعضاء بطريقة تحددها الجمعية العامة.

٣٨ - يرد، في الفقرة ٣١ من الميزانية المقترحة (A/57/689)، الإجراء الواجب اتخاذه من قبل الجمعية العامة فيما يتصل بتمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - الشرقية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. **وفي ضوء التعليقات السابقة ونمط الإنفاق في البعثة (انظر المرفق أدناه) توصي اللجنة الاستشارية بخفض تقديرات الاحتياجات في الميزانية البالغ صافيها ٢٠٠ ١٦٩ ١٨٨ دولار بمبلغ ٢٠٠ ١٦٩ ٣ دولار أو بنسبة ٢ في المائة تقريبا. وبناء عليه توصي اللجنة الجمعية العامة برصد اعتماد إجماليه ١٨٥ مليون دولار (صافيه ٦٠٠ ٩٨٥ ١٧٨ دولار) وبقسمة المبلغ على أساس معدل شهري إجماليه ٦٦٧ ٤١٦ ١٥ دولار (صافيه ٤٦٧ ٩١٥ ١٤ دولار) إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة. بيد أن هذا الخفض لم يحسب فيه حساب أية تغييرات قد تدخل مستقبلا على الاستراتيجية الشاملة التي ينظر فيها مجلس الأمن حاليا.**

مرفق

مركز نفقات بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية في الفترة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	الاعتماد (١)	النفقات (٢)	الرصيد غير المرتبط به ٣=(١)-(٢)
أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	٤ ٦٢٧,٢	٣ ٠٦٥,٠	١ ٥٦٢,٢
الوحدات العسكرية	٨٧ ٧٦١,٣	٧٩ ٦٩٨,١	٨ ٠٦٣,٢
الشرطة المدنية	٢٩ ٩٢٦,٠	١٩ ٢٢٣,٣	١٠ ٧٠٢,٧
وحدات الشرطة النظامية	-	-	-
المجموع، البند ١	**١٢٢ ٣١٤,٥**	**١٠١ ٩٨٦,٤**	**٢٠ ٣٢٨,١**
ثانيا - الأفراد المدنيون			
الموظفون الدوليون	٥٠ ٦٧٩,٩	٢٩ ٥٢١,٩	٢١ ١٥٨,٠
الموظفون الوطنيون	٣ ٥٦٢,٩	٢ ٦١٨,٧	٩٤٤,٢
متطوعو الأمم المتحدة	٧ ٣٢٩,٠	٦ ٧٧٦,٥	٥٥٢,٥
المجموع الفرعي، البند ٢	**٦١ ٥٧١,٨**	**٣٨ ٩١٧,١**	**٢٢ ٦٥٤,٧**
ثالثا - تكاليف التشغيل			
المساعدة المؤقتة العامة	-	-	-
الأفراد المقدمون من الحكومة	٧ ٤٦٦,٤	٣ ٩٦٢,٣	٣ ٥٠٤,١
مراقبو الانتخابات المدنيون	-	-	-
الاستشاريون	٣ ٤٢٢,٨	٢ ٠٨١,٤	١ ٣٤١,٤
السفر لمهمات رسمية	٦٨٥,٤	٦٤٣,٠	٤٢,٤
المرافق والبنية التحتية	١٨ ٤٨٧,٠	١٦ ٩٥٥,٨	١ ٥٣١,٢
النقل البري	٤ ٦٣٤,٢	٤ ٣٩٥,٨	٢٣٨,٤
النقل الجوي	٣٧ ٥٨٦,٠	٢٩ ٦٧٨,٠	٧ ٩٠٨,٠
النقل البحري	١ ١٠٢,٥	٩١٣,٠	١٨٩,٥
الاتصالات	٧ ٩٧١,٣	٦ ٦٦٩,٣	١ ٣٠٢,٠
تكنولوجيا المعلومات	٨٠٢,١	٦٤٧,٩	١٥٤,٢
الخدمات الطبية	٣ ٨٩٦,٣	٣ ٩٠٢,٦	(٦,٣)

الفئة	الاعتماد (١)	النفقات (٢)	الرصيد غير المرتبط به ٣=(١)-(٢)
المعدات الخاصة	١ ٣٦١,٤	١ ٠٨٦,٤	٢٧٥,٠
لوازم وخدمات ومعدات متنوعة	٢٠ ٦٩٨,٣	١٩ ٥٥١,١	١ ١٤٧,٢
مشاريع التأثير السريع	-	-	-
المجموع، البند ٣	**١٠٨ ١١٣,٧**	**٩٠ ٤٨٦,٦**	**١٧ ٦٢٧,١**
مجموع المطالبات	**٢٩٢ ٠٠٠,٠**	**٢٣١ ٣٩٠,١**	**٦٠ ٦٠٩,٩**
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٨ ٤١٤,٢	٤ ٩٠١,٤	٣ ٥١٢,٨
صافي الاحتياجات	**٢٨٣ ٥٨٥,٨**	**٢٢٦ ٤٨٨,٧**	**٥٧ ٠٩٧,١**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	٦٠,٠	-	٦٠,٠
مجموع الاحتياجات	**٢٩٢ ٠٦٠,٠**	**٢٣١ ٣٩٠,١**	**٦٠ ٦٦٩,٩**